

البلاد تحتاج رأس المال الخارجي لتنوع مصادر دخلها واستدامة ميزان العمالة المواطنة

"النشال": حصيلة الكويت من الاستثمار الأجنبي المباشر "تضائل" بسبب البيئة المحلية الطاردة

هناك مشروعات ضارة تزيد من انحراف التركيبة السكانية وتضيف أعباء على المالية العامة المنهكة في الأصل

1.435 مليار دينار إجمالي الإيرادات النفطية للكويت المفترض تحقيقها خلال أكتوبر الماضي

قيمتها 158.5 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 17.9 %، وصولاً إلى نحو 1.045 مليار دينار كويتي (11.5 % من إجمالي الموجودات) مقارنةً بنحو 886.3 مليون دينار كويتي (10.5 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، وارتفع بنحو 38.6 % أي نحو 290.7 مليون دينار كويتي، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ نحو 754.1 مليون دينار كويتي (9.2 % من إجمالي الموجودات).

بنك بوبيان يحقق 73.1 مليون دينار خلال نتائج أعماله للشهر التسعة الأولي من العام

158.5 مليون دينار كويتي وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته بقيمة 1.3 مليون دينار كويتي ونسبته 8.5 %، لتصل إلى نحو 8.005 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 7.376 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. ولو قارنا المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبتسوية أقل من 11.4 مليون دينار كويتي (11.4 % من إجمالي الإيرادات التشغيلية وبتسوية أقل من 11.4 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 14.1 %، ووصولاً إلى نحو 91.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 80.5 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2023، وشمل الارتفاع جميع بنود المصاريف التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 50.2 % بعد أن كانت نحو 49.3 %، وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 10.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة 42.8 %، ووصولاً إلى نحو 14.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 25.5 مليون دينار كويتي، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 40.0 % مقارنة بنحو 36.0 % خلال الفترة المماثلة من عام 2023. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 662.3 مليون دينار كويتي ونسبته 7.9 %، ليصل إلى نحو 9.067 مليار دينار كويتي مقابل 8.405 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات بنحو 866.3 مليون دينار كويتي ونسبته 10.6 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ 8.201 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 498.6 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 7.9 %، ووصولاً إلى نحو 6.820 مليار دينار كويتي (75.2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 6.321 مليار دينار كويتي (75.2 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 93.1 % مقارنة بنحو 94.0 %، وارتفع أيضاً، وبلغت قيمته 13.1 نقطة ونسبته 2.2 % عن إقبال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 10.6 نقطة أي ما يعادل 1.8 % عن إقبال نهاية عام 2023.

النوع	2023/09/30	2024/09/30	التغير
	(مليار دينار)	(مليار دينار)	%
مجموع الموجودات	8,200,981	9,067,262	10.6%
مجموع الممتلكات	7,191,172	8,005,101	11.3%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمتساهي البنك	836,400	888,300	6.2%
مجموع الإيرادات التشغيلية	163,207	182,982	12.1%
مجموع المصروفات التشغيلية	80,506	91,875	14.1%
المخصصات	25,561	14,622	42.8%
رذ (تحويل) التمررنه	1,545	3,340	16.2%
صافي الربح	58,685	73,145	24.6%
المؤشرات			
** العائد على معدل الموجودات	1.0%	1.1%	
** العائد على معدل الممتلكات الخاصة بمتساهي البنك	10.0%	11.2%	
** العائد على معدل رأس المال	20.3%	23.9%	
ربحية السهم الأساسية والمطلقة الخاصة بمتساهي البنك (نسب)	13.10	16.07	22.7%
إفاد معر السهم (نسب)	604	570	5.6%
معدل العائد على ربحية السهم (P/E)	34.6	26.6	
معدل العائد على القيمة المتوقعة (P/B)	2.9	2.7	

جدول يوضح المؤشرات المالية لبنك بوبيان المنتجة في 30 سبتمبر

ارتفع في نصيب السهولة لشركاته على 86.9 % من سيولته ونحو 44.2 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 13.1 % من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 35.1 % من سيولته، ونحو 17.7 % من سيولته ونحو 17.4 % لبنك بوبيان، وحظي البنكان على نحو 17.8 % من كامل سيولة السوق. وبلغ نصيب تداولات السوق الأولى من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهر العشرة الأولي من العام الجاري نحو 68.7 %.

وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 86.9 % من سيولته ونحو 44.2 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 13.1 % من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 35.1 % من سيولته، ونحو 17.7 % من سيولته ونحو 17.4 % لبنك بوبيان، وحظي البنكان على نحو 17.8 % من كامل سيولة السوق. وبلغ نصيب تداولات السوق الأولى من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهر العشرة الأولي من العام الجاري نحو 68.7 %.

على إيرادات النفط. أداء بورصة الكويت كان أداء شهر أكتوبر إيجابياً مقارنة بأداء شهر سبتمبر من حيث ارتفاع معدل قيمة التداول اليومي بنحو 34.8 % إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2023 البالغ نحو 42.9 مليون دينار كويتي. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 4.0 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 1.3 % فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً أكتوبر مقارنة بسيولة سبتمبر حيث بلغت نحو 1.716 مليار دينار كويتي في مستوى 1.507 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 13.9 %، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أكتوبر، وهو الأهم، نحو 74.6 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنحو 4.0 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر البالغة نحو 71.8 مليون دينار كويتي، ويعتبر مرتفع للشهرين. وبلغ حجم سيولة السيولة على السوفين خلال شهر أكتوبر 2024، فكان كالتالي:

السوق الرئيسي وحظي السوق الرئيسي بنحو 842.1 مليون دينار كويتي أو نحو 49.1 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 83.6 % من سيولته، بينما تكفت 80 % من شركاته بنحو 16.4 % من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عال. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهر العشرة الأولي من العام الجاري نحو 31.3 %.

وافتتحت سيولة البورصة المطلقة في أكتوبر مقارنة بسيولة سبتمبر حيث بلغت نحو 1.716 مليار دينار كويتي في مستوى 1.507 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 13.9 %، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أكتوبر، وهو الأهم، نحو 74.6 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنحو 4.0 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر البالغة نحو 71.8 مليون دينار كويتي، ويعتبر مرتفع للشهرين. وبلغ حجم سيولة السيولة على السوفين خلال شهر أكتوبر 2024، فكان كالتالي:

	2023	%	24/10/2024	%	31/10/2024	%
بنك الكويت الوطني	718.1	1.2	708.5	1.2	716.9	1.2
بنك الخليج	251.8	4.7	282.2	4.7	295.4	4.7
بنك الأمان الوطني	566.7	9.6	567.6	9.6	566.6	9.6
بنك الأهلي الكويتي	196.7	3.3	216.5	3.3	223.6	3.3
بنك الكويت الدولي	184.6	7.3	225.7	7.3	242.1	7.3
بنك برين	242.8	4.0	264.4	4.0	275.1	4.0
بنك الكويت الوطني	5,512.4	2.4	5,514.8	2.4	5,598.0	2.4
مصرف الخليج	720.2	1.8	743.6	1.8	757.1	1.8
بنك الكويت الوطني	114.8	0.9	155.2	0.9	156.6	0.9
بنك الكويت الوطني	921.8	9.4	1,226.2	9.4	1,341.1	9.4
بنك الكويت الوطني	500.7	5.7	509.6	5.7	527.2	5.7
بنك الكويت الوطني	565.2	1.9	540.4	1.9	547.0	1.9
بنك الكويت الوطني	92.8	1.2	93.2	1.2	94.3	1.2
بنك الكويت الوطني	253.9	4.8	289.4	4.8	303.3	4.8
بنك الكويت الوطني	103.6	1.3	127.4	1.3	129.0	1.3
بنك الكويت الوطني	1,631.1	10.7	1,070.6	10.7	1,062.8	10.7
بنك الكويت الوطني	252.3	2.2	301.8	2.2	308.4	2.2
بنك الكويت الوطني	124.5	2.1	182.9	2.1	186.7	2.1
بنك الكويت الوطني	404.6	0.4	336.5	0.4	337.8	0.4
بنك الكويت الوطني	999.2	0.9	489.2	0.9	493.4	0.9
بنك الكويت الوطني	113.7	11.6	319.3	11.6	282.4	11.6
بنك الكويت الوطني	242.6	4.3	287.5	4.3	299.9	4.3
بنك الكويت الوطني	1,818.8	2.6	1,869.7	2.6	1,918.7	2.6
بنك الكويت الوطني	277.4	10.2	353.9	10.2	353.1	10.2
بنك الكويت الوطني	293.0	7.6	357.8	7.6	363.4	7.6
بنك الكويت الوطني	202.0	2.1	285.4	2.1	289.4	2.1
بنك الكويت الوطني	523.6	5.4	629.5	5.4	663.5	5.4
بنك الكويت الوطني	255.6	5.7	309.6	5.7	321.0	5.7
بنك الكويت الوطني	751.4	0.0	814.1	0.0	814.1	0.0
بنك الكويت الوطني	9,965.7	6.9	1,815.9	6.9	1,940.0	6.9
بنك الكويت الوطني	843.9	4.8	633.5	4.8	684.7	4.8
بنك الكويت الوطني	29.6	1.3	39.8	1.3	44.3	1.3
بنك الكويت الوطني	1,264.0	5.0	787.6	5.0	827.3	5.0
بنك الكويت الوطني	81.7	8.3	90.8	8.3	98.3	8.3
بنك الكويت الوطني	434.6	0.4	436.8	0.4	438.6	0.4
بنك الكويت الوطني	699.0	0.0	820.5	0.0	820.5	0.0
بنك الكويت الوطني	181.3	0.0	177.3	0.0	177.3	0.0
بنك الكويت الوطني	601.7	2.2	599.2	2.2	612.3	2.2

جدول مؤشر النشال 29 شركة مدرجة في البورصة

أوضح تقرير "النشال" الاقتصادي الأسبوعي أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أصدرت الأسبوع الماضي تقريرها السنوي حول تدفقات الشق الأجنبي من ذلك الاستثمار، خلاصة التقرير هي أن الكويت استقطبت استثمارات مباشرة داخلية في السنة المالية 2023/2024 بحدود 206.9 مليون دينار كويتي، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة منذ تاريخ الأول من يناير 2015 بلغت نحو 1.749 مليار دينار كويتي، أو نحو 5.8 مليار دولار أمريكي، في قراءة أخرى، بلغ معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تسع سنوات وربع السنة نحو 189.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 614.8 مليون دولار أمريكي، وهو خامس أدنى معدل لدول مجلس التعاون الخليجي الست. فالاستثمار المتراكم على مدى 9 سنوات، أو الفترة 2015 - 2023، وفقاً لأرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، قد بلغ للإمارات نحو 150.7 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 16.8 مليار دولار أمريكي، وللمسعودية 97.3 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 10.8 مليار دولار أمريكي، ولعمان 31.5 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 3.5 مليار دولار أمريكي، وللمبحرين 17.3 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 1.9 مليار دولار أمريكي، والكويت والواحد الفرق الشاسع بين الترتيب والجزرين رابع الترتيب التي حققت ثلاث أضعاف ما حققتها الكويت.

سيولة البورصة المطلقة ترتفع خلال أكتوبر إلى 1.716 مليار دينار

من جانب، وتضيف أعباء على المالية العامة المنهكة في الأصل من جانب آخر، ما تحتاجه الكويت هو رأس المال لأن لديها كفاية منه، وأهم ما تحتاجه هو سلامة استثماره بما يسهم في تنوع مصادر دخلها واستدامة ميزان العمالة المواطنة لديها، وذلك ما لم يحدث حتى الآن.

بانتها شهر أكتوبر 2024 انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2024/2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر نحو 75.1 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 5.1 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 7.3 % عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2023/2024 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت سعر برميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أكتوبر 2024 أدنى بنحو 11.0 % من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 14.7 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 89.8 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أكتوبر بما قيمته نحو 1.435 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لجمال السنة المالية الحالية نحو 18.893 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.659 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، وذلك يخلو من أي أرقام لها، وتلك التي تجلب تقنياً ومناهج إدارة حديثة، وتلك التي تنتج سلع وخدمات متفوقة للحلول مكان الواردات أو القابلة للتصدير وبنوعيات وكمية منافسة، وتلك التي تحقق أرباحاً تصبح لاحقاً وعاءاً للضرائب ليرد المالية العامة، والواقع أن بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضارة، والمقصود هنا تلك الاستثمارات التي تعتمد كثافة العمالة الرخيصة المستوردة، وتلك التي تقتات على الوقود والطاقة والبنى التحتية المدعومة، تلك المشروعات تزيد من انحراف التركيبة السكانية

ولا بأس من تكرر ما سبق وذكرناه بأن ضالة حصيلة الكويت من الاستثمار الأجنبي المباشر ليست خطيبة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وإن كانت غير محصنة عن النقد في موضوعات أخرى، وإنما نقد لبيئة الاستثمار العامة الطارئة للاستثمار المباشر بشيخة المحلي والأجنبي، ونعتقد أن جهد الهيئة ومثيلاتها وأجهزة التخطيط العامة يجب أن ينصب على إصلاح جذري لتلك البيئة لجعلها جاذبة لتلك الاستثمارات من دون جهد كبير، حتى لو توقف تدفق تلك الاستثمارات لسنة أو سنتين، فالمعدلات المذكورة من تلك التدفقات لا تستحق الجهد المبذول من أجلها. والاستثمارات التي تستحق الجهد هي تلك التي تبلغ المليارات سنوياً، والمرتبطة بخلق فرص عمل مواطنة، والتقرير الحالي يخلو من أي أرقام لها، وتلك التي تجلب تقنياً ومناهج إدارة حديثة، وتلك التي تنتج سلع وخدمات متفوقة للحلول مكان الواردات أو القابلة للتصدير وبنوعيات وكمية منافسة، وتلك التي تحقق أرباحاً تصبح لاحقاً وعاءاً للضرائب ليرد المالية العامة، والواقع أن بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضارة، والمقصود هنا تلك الاستثمارات التي تعتمد كثافة العمالة الرخيصة المستوردة، وتلك التي تقتات على الوقود والطاقة والبنى التحتية المدعومة، تلك المشروعات تزيد من انحراف التركيبة السكانية